اختلاف الدلالات

قرائن / مسوغات في الظواهر النحوية القرآنية

قندسي عبد القادر أستاذ محاضر " أ "
جامعة سيدي بلعباس

مصطلح " النحو " في المفهوم الدلالي :

يهاجر المصطلح من أرض، وقد تختلف الدلالة من أرض المحضن إلى أرض المهجر، ويبقى الضابط الوحيد التواضع في الاتفاق على سنة الاستعمال وتشاكلة التوظيف في الاتفاق المتوارث عليه في وضع لبناته الأولى ليدل على معان قد تختلف من حضارة إلى أخرى ومن لغة إلى لغة وفي الغالب من علم إلى علم آخر، شريطة أن تضبطه اللغة وتشدّه برباط المنطق اللغوي والنحوي والدلالي والاصطلاحي والفلسفي وقد تختلف الضروب والأشكال ويبقى المصطلح " رهان " التوظيف المراد له .

على قياس التمثيل يغدو مصطلح " النحو " لغة: مثلما أورده صاحب الخصائص " هو مصدر شائع أي نحوث ، نحوًا " كقولك : " قصدتُ قصدًا " ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم " ^١.

ليدل بأقرب سبيل إلى العلم الذي يقصد إلى تقويم اللسان ويحفظ العربية من اللحن، والتلحين، والزلل، والذوق العليل السقيم، يقصد إلى أنجع سبيل سلكته العرب في كلامها، لتقول " فيصل الكلام " محجوجًا إلى علم النحو، وتكون السجّية والسليقة كعبة القول ومعراج الكلام.

أما اصطلاحًا: عرّفه بقوله : " النحو هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير وبالإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية أهلها في الفصاحة، فنطق وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها زُدَّ به عليها " ⁱⁱ،

النحو عند ابن جني على هذا المفهوم هو محاكاة للعرب في طريقة كلامهم تجنبًا للحن ، " فاعتبر تمكيننا للمستعرض أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام، فالعلم الذي يضع القواعد التي تحقق هذين الغرضين هو علم النحو " ⁱⁱⁱ وبناء الجملة أو النحو أو تركيب الجملة، مصطلحات مألوفة منم الكتابات المعاصرة للدلالة على مفهوم واحد يتصل بالقواعد التي تحدد نظام الجملة في اللغة وتجعلها قادرة على أداء المعنى الذي يريده المتحدث أو الكتاب ليصل إلى المستمع أو القارئ، مفهوم النحو طبقًا لهذا المعنى مألوف عند أعلام النحو العربي، وغير صحيح أن النحو عند جمهور النحاة اقتصر على ضبط النهايات الإعرابية، كما نجد عند بعض النحاة المتأخرين في مؤلفاتهم المدرسية الصغيرة المبني بالضرورة المعنى للاحتكام إليه في كل حين نخاف توظيف العربية.

عرّف محمود فهمي النحو بأنه : " كيفية التركيب فيما بين الكلام لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبينة عليها " ^{iv} .

والنحو يتسم بالتماسك بعنصرية: عدم التنقاض والتصنيف فإذا عرفنا أن النحو نظام تتشابك فيه العلاقات العضوية حتى يصبح بهذا التشابك- بنية-جامعة مانعة لا يستطيع نفي شيء منها، ولا إضافة شيء إليها، علماً أنّ النظام المحكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض، إذ لو غشيه التناقض ما صلح للتطبيق، أما العنصر الثاني من التماسك وهو التصنيف فيكاد يبدو في جميع تقسيمات النحو بدءاً بأقسام الكلام إلى المعرب والمبني، والجامد، والمشتق، والمجرد والمزيد، والصحيح والمعتل، والمقصور والممدود، والمعتدي واللازم، والماضي والمضارع والأمر، والمختص وغير المختص والتصحيح والتكسير، وبالإضافة المحضة واللفظية، والعامل وغير عامل، ثم تصنيف المرفوعات وتصنيف المنصوبان والمجرورات وذكر أقسام المبتدأ أو أقسام الخبر...^v.

اهتم النحو منذ نشأته الأولى بالمعنى واعتد به بدوره في التعقيد فهناك تفاعل قائم ومستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية، هذا التفاعل الذي يشكل بينهما مع الموقف المعين، المعنى الدلالي للجملة كلها، لذلك فإن ائتلاف الكلام المفرد وإفادتها يتوقفان على معاني النحو، هذا الأخير يعتبر بمثابة القلب الذي يمد الجملة بعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة ويحدد لها المعنى.

وفي هذا القول يشير عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) : " إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توحي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل مجال دونه " ^{vi}.

مصطلح النحو عند الجرجاني أعم من النحو لدى علماء اللغة المعاصرين، لأنه عنده كل المعاني الوظيفية (غير المعجمية) التي تؤدي الكلمات في نسق كلامي سواء كانت تلك الوظائف منبثقة عن قوالب تلك الكلمات وبنيتها الصرفية، أم ترتيبها والموقع النحوي الذي يشغله كل منها.

العلاقة بين الدلالة والنحو:

" اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ^{vii} كما حددها ابن جني منذ وهب اللغة طابعا اجتماعيا والأغراض وهي المعاني أو الدلالات التي يراد نقلها من متكلم إلى مستمع تستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة صورة لها، فهناك إذن جانبان أحدهما مادي مسموع أو مرئي، والآخر إدراكي معنوي، وكلا الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به، ففي الفترة المبكرة للنحو العربي كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه (ت 384 هـ) : " عمل كلام العرب على المعنى وخلق عن الألفاظ " ^{viii} أي أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتماماً على حساب الجانب الصوتي، أو بعبارة أخرى إنه يهتم بالدلالة وليس بالدال أو المعنى الداخلي وليس بالشكل الخارجي.

" وعلى ذلك ليس الوصف النحوي للغة جامداً أصمّاً خالياً من الدلالة، إذ أنّ الوصف النحوي للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين: أحدهما لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة في كتل صوتية خاصة، ولآخر عقلي وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة " ^{ix}.

وقد أصبحت "الدلالة" أو "علم الدلالة" أو "نظرية الدلالة" أو "علم المعنى" من مطالع هذا القرن - القرن العشرين ميلادي- فرع من فروع البحث اللغوي معترفاً به علم اللغة، ومع ذلك يرى جورج موناك George Maunane أنّ دراسة هذا الفرع لم يبلغ بعد الرشد العلمي وبعد جهود مضمّنية حول دراسة المعنى والوحدة الدلالية ظهر الاهتمام بالجملة التي كان يعتبرها بعض الباحثين أهم وحدات المعنى وأهم من الكلمة نفسها إذ لا يوجد رأسهم معنى منفصل للكلمة بل معناها في الجملة التي تقع، فإذا قلنا إنّ الكلمة أو العبارة تحمل معنى، فهذا يعني أن هناك جملاً تقع فيها الكلمة أو العبارة وهذه الجملة معنى.

وفي نحو اللغة العربية شأنها في ذلك -شأن نحو أية لغة - يقوم على البيئة الأساسية للجملة وهي الصورة التجريدية لتركيب الجملة (الفعل + الفاعل) و (المبتدأ والخبر) مثلاً، هذا المفهوم قد يلتقي مع بعض ما يعنيه التحويليون بالمصطلح Depp Seructure إلى جانب التأكيد على أن بعد الفعل فاعل وبعد الناسخ اسم، بغض النظر عن الرتبة والتقديم والتأخير وهذه شروط لفظية، أما العلامة الإعرابية فأمرها أوضح وأشهر من أن يعاد فيها القول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دور الدلالة أي اختيار الكلمة المنطوقة التي تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة، وبذلك يكون التفسير الدلالي النحوي مركباً من المعنى الأساسي وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها من اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معاً^x.

وجماع القول أنّ كل كلمة من مجال دلالي معين لها كلمات من مجالات تصنيفية أخرى تستجيب لها في علاقات معينة، كالفاعلية، أو المفعولية أو الإخبار أو الحالية أو الإضافة أو النعت.

العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية:

وقف العلماء على ضرورة النحو ودوره في تفسير القرآن الكريم، إذ بمعرفته يعقل مراد الله تعالى من النصوص والآيات، وما حواه من حكم وأحكام منيرة ومواعظ واضحة، وقد جاء في الأثر عن الإمام علي عليه السلام في قوله: " تعلموا النحو فإنّ بني إسرائيل كفروا بحرف واحد، كان في الإنجيل مستورا هو: " أن ولدت عيسى " بتشديد اللام فحففوها فكفروا^{xii}.

ولهذا قصدت إلى بعض الظواهر النحوية المعتمدة في فهم النص القرآني ومن بينها الحذف، التقديم والتأخير، عود الضمير، وحروف المعاني في القرآن.

الحذف لغةً: " عرفه الرازي " على أنّه " الإسقاط حذف الشيء إسقاطه " ^{xiii}.

اصطلاحاً: " هو إسقاط حرف، أو كلمة، أو حركة، أو حركة من كلمة بشرط أن لا يتأثر المعنى أو الصياغة بذلك "

xiii

وكما ورد كذلك: " إسقاط سبب خفيف مثل " لن " من مفاعيلن ليبقى مفاعي، فينتقل إلى مفعول ويحذف " لن " من مفعول ليبقى فعو، فينتقل إلى فعل، ويسمى محذوفاً.

مفهوم الحذف في النحو:

" في هذا النوع يظهر المحذوف عند الإعراب، كقوله أهلا وسهلا، فإن نصب الأهل والسهل يدل على ناصب محذوف، يقدر: جئت أهلا ونزلت مكاناً سهلاً^{xiv} .

إنّ النصوص التي تحتاج إلى تأمل وتدبر لفهم معانيها ومراميتها بما فيها في ذلك من مواطن الحذف ليست المستوى العالي من الكلام وإنما هي النصوص الأدبية التي حظيت بعناية من قائلها، وأعلاه النص القرآني، ويتجلى ذلك في جانب من إدراك المعنى، يتوقف على إدراك المحذوف وتقديره حيث يستحيل في بعض المواضع صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف.

ففي قوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ " ^{xv} يدل العقل على أنّ التحريم والحل، يتعلقان بأفعال المكلفين لا بذوات الأشياء... فيعلم بالعقل وجود حذف في النص تقديره أكلها وتناولها، ودل على المحذوف دليل شرعي آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم " دائما حرم أكلها " .

وقال تعالى " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَمَّ وَحَلْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعِبْرَ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " ^{xvi} فهو على الحذف مضاف: أي أكل الميتة وأكل لحم الخنزير.

ولكن تقدير المحذوف يؤدي إلى طرح سؤالين: هل المحرم في آية الميتة الأكل أم الانتفاع؟

ورد تحريم في هذه الآية مسند إلى أعيان الميتة والدم قد اختلف فيه الفقهاء، هل المحرم الأكل فقط أم يحرم سائر وجوه الانتفاع.

وذهب الجمهور إلى تحريمه واستدلوا بالآية الكريمة: " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " ^{xvii}، أي الانتفاع بها بأكل أو غيره، فجعلوا الفعل المقدر هو الانتفاع مستدلين بقوله تعالى " عليه الصلاة والسلام " لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فحملوها ^{xviii} فباعوها وأكلوا أثمانها.

فهذا الحديث يدل على أنّ الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه فلا يجوز البيع ولا الانتفاع بشيء من الميتة إلا ما ورد به النص.

ففي قوله تعالى " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَمَّ وَحَلْمَ الْخِنْزِيرِ " وهو على حذف مضاف أي أكل الميتة وأكل لحم الخنزير مثل قوله تعالى " وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَجْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ " ^{xix}، أي أهل القرية، ففي قول ابن السعدي: " وإنما خص لحم الخنزير مع أنّ أجزائه أيضا في حكمه، لأنّ معظم ما يأكل من الحيوان وسائر أجزائه بمنزلة التابع له " ^{xx}.

وقد روى مسلم أنّ النبي **p** نهى عن الخمر أن يتداوى بها قال: ليست بدواء ولكنها داء.

ومن ذلك أيضا، قوله تعالى: " فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ " ^{xxi} والمعنى لقبل عدتهن لأنّ العدة الحيض.

فهو حذف المضاف: أي لزمان عدتهن أو الاستقبال عدتهن، ففي قول الجرجاني " الام " بمعنى " في " أي الزمان الذي يصلحهن، وعدة المرأة أيام قرئها وأيام حدادها على بعلها، وأصل ذلك كلّ من العد بأثما تعد أيام حمل الجنين أو أربعة أشهر وعشر ليالي " ^{xxii}.

" والمرأة لا تطلق في حيضها فعبد الله بن عمر لما طلق في الحيض أمره الرسول **p** بأن يراجعها ثم يطلقها، ولا يعلق الجار والمجرور " لعدتهن " بالفعل " طلقهن " لألا يفهم أن الطلاق يقع أثناء الحيض، وهذا متناقض بالتشريع ولما ورد عن الرسول إلا من بعد الطهر من الحيض... فقد علق الجمل في شرحه على الجلالين الجار والمجرور محذوف تقديره " مستقبلات " أي فطبقهن مستقبلات لعدتهن أي وهن طاهرات لم يحضن الحيض " ^{xxiii}.

الإجماع على أن الطلاق في الحيض ممنوع والطهر مأذون فيه إذ لم يجامعها فيه.

واحتوت الآية الكريمة على نداء النبي **p** وخطاب له علي سبيل التكريم والتنبيه لما في الطلاق من كراهة فلم يخاطب به تعظيما في قوله : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " ^{xxiv} حيث حذف نداء الأمة، والتقدير: يا أيها النبي وأمة النبي وإذا طلقتم.

" لا عجب والحال هكذا - أن يتداخل الإعراب تداخلا ملحوظا في بعض المسائل الفقهية ويوجهها توجيهات متباينة، تبعا لاختلاف وجوه الإعراب واختلاف الأحكام الشرعية- التي ينيها اختلاف وجوه الإعراب ليست بطفيفة بل هي اختلافات جوهرية تمس كيان الأحكام نفسه " ^{xxv}.

فمن ذلك ما ذكر في حكم الميراث الذي أوجبه الآية " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ إِثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ " ^{xxvi}.

فكلمة "فوق" ظرف متعلق بمحذوف صفة للنساء، ولكن بعض النحاة حكم بزيادتها، وبذلك يتغير الحكم الشرعي في الميراث بناء على هذه الزيادة إذ يكون للبتين مثل اللتين ترثا ثلثا تركة المتوفي، وعلى حد قول أبو العباس المبرد إن في الآية ما يدل على أن للبتين وذلك أن لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت، علما أن للأنثيين الثلثين واستدلوا بالإضافة إلى ذلك بأن " فوق " زائدة في قوله تعالى: " إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَيِّ مَعَكُمْ فَشَبَّوْا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرِّبْعَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ " ^{xxvii}.

ردَّ القرطبي هذه القوال كلها بأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تزداد لغير معنى، ففي قول عطية ولأن قوله تعالى " فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ " ^{xxviii} وهو الفصيح، وليست فوق زائدة بل هي محطمة لمعنى، لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام دون الدماغ.

أبي ابن العباس تنزيلها منزلة الجماعة لقوله تعالى: " فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ إِثْنَيْنِ " ^{xxix} فأعطاهما حكم الواحدة وهو ظاهرة مكشوفة، أما سائر الصحابة فقد أعطوها حكم الجماعة والذين يحلل قولهم في قوله تعالى " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ إِثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ " وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فالأمه الثلث فإن كان له إخوة فالأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين أبائكم وأبنائكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما " ^{xxx} فقد دل على أن حكم الإثنيين حكم الذكر وذلك أن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة، فالأثنيان كذلك يجوز، أي الثلثين، فلما ذكر ما دل على حكم الإثنيين

قوله تعالى " فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ إِنْتِنَيْنِ فَالَهُنَّ نُثْلًا مَا تَرَكَ" ^{xxxii} ، على معنى : فإن كل جماعة بالغات ما بلغن من العدد فلهنّ ما للأنثيين وهو الثلث أن لا يتجاوزن لكثرتهنّ ليعلم أنّ حكم إثنين بغير تفاوت " ^{xxxiii} .

ومن المسائل المتعلقة بهذه الآيات أنّ قوله : " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ " معناه للذكر منهم فحذف الراجع إليه.

التقديم والتأخير:

لغة: قدم شيء على شيء ونقصده به تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم في الترتيب اللفظي.

اصطلاحاً: هو " أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام، وانقياد لهم، وهو في القلوب أحسن موقعاً وأعذب مذاقاً. " ^{xxxiii}

وفي قول الجرجاني (ت 471 هـ) : " هو باب كثير الفؤاد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد أنّ السبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان " ^{xxxiv} .

كما لا يفوتنا أنّ التقديم والتأخير نوعان: تقديم لا على نية التأخير وتقديم على نية التأخير والتقديم في نظر عبد القاهر الجرجاني هو " تقديم لا على نية التأخير أو بعبارة أخرى هو التقديم في مجال الرتبة غير المحفوظة " ^{xxxv} ، وهو المتعلق بالصناعة النحوية نحو قوله تعالى : " وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءَ الْجِنَّ " ^{xxxvi} .

ففي قول الجرجاني في بيانها: " ..أهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر، وهو أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن، ولا من غير الجن، وإذا أخرج فقيل : " جعلوا الجن شركاء الله، لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الأخبار عنه لأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى " ^{xxxvii} .

وللزمخشري (ت 538 هـ) رأى في ذلك أن التقديم فائدة في هذه الآية تتمثل في استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك وكذلك قدم اسم الله على الشركاء وفي قول السهلي : " أنّه كلام مجمل يحتاج إلى بسيط وتبين، فقال: متى يكون أحد الشيين أحق بالتقدم، ويكون المتكلم بيانه أعنى ؟ " ^{xxxviii} فأجاب أن هذا الأصل يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في متاب الله وحديث رسوله، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر، نحو: السميع والبصير، والظلمات والنور، والليل والنهار... إلى غير ذلك، مما لا يكاد ينحصر وليس الشيء، من ذلك يخلوا عن فائدة وحكمة، لأنه كلام الحكيم الخبير وسنقدم بين الخوض في هذا الغرض أصلاً يقف بك على الطريق الأوضح فنقول " إنّ تقديم الألفاظ في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان " ^{xxxix} .

جاء في باب تقديم المعاني بأحد خمسة أشياء:

إمّا بالزمان وأمّا بالطبع، وأمّا بالرتبة، وأمّا بالسبب، وأمّا بالفضل والكمال. فأما المقدم بالرتبة، قوله تعالى: " وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ " ^{xl} لأنّ الذي يأتي راجلا من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، على أنّه قد روي عن ابن عباس أنّه ود لو حج راجلا لأنّ الله قدم الرجال على الركبان في القرآن الكريم، فجعله ابن عباس من باب تقدم الفاصل عن المفصول، والمعنيين موجودين، وربما قدم الشيء لثلاثة معاني وأربعة وخمس، وربما قدم معنى واحد من الخمسة ومما قدم للفضل والشرف " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ " ^{xli}.

دلالة تقديم الرتبة في الآيتين السابقتين.

1. تقديم الرجال على الركبان في قوله تعالى: " يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ " فتقدم الرجال على الركبان فيه فائدة جلييلة، وهي أنّ الله تعالى شرط في الحج الاستطاعة ولا بد من السفر إليه لغالب الناس، فذكر نوعي الحجاج لقطع توهم من يظن أنه لا يجب إلا راكب، وقدم الرجال اهتماما بهذا المعنى والتأكيد، ومن الناس من يقول: قدمهم جبرا لهم لأنّ نفوس الركبان تزديهم وتوحيهم وتقول أنّ الله تعالى لم يكتبه عليكم، ولم يرده منكم، إمّا توهم أنّه غير نافع لهم، فبدأ به جبرا لهم ورحمة.
2. تقديم غسل الوجه في قوله: " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ " ^{xliii}.

وأما تقديم غسل الوجه، ثم اليد، ثم مسح الرأس، ثم الرجلين في الوضوء، لمن يقول: إنّ هذا الترتيب واجب، وهو الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما ومن وافقهما، فالآية عندهم اقتضت التقديم وجوبا لقرائن عديدة.

"أحدهما: أنّه أدخل مسموحا بين المغسولين وقطع النظير عن نظيره ولو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسقة في النظر والمسموح بعدها، فلما عدل إلى ذلك حل على الوجه الذي ذكرها الله عزّ وجل، وثانيهما أنّ الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو الوضوء فدخلت "الواو" عاطفة لأجزائه بعضها على بعض، والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض فدخلت " الواو " بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب وثالثهما إن لبداءة الرب تعالى بالوجه دون الأعضاء خاصة، فيجب مراعاتها وأل تلغى وتهدر فيهدر ما اعتبره الله تعالى ما قدمه الله، وقد أشار النبي **ﷺ** إلى أنّ ما قدم الله فإنّه ينبغي تقديمه ولا يؤخر، بل يقدم ما قدم الله ويؤخر ما أخره تعالى، فلما طاف بين الصفا والمروى بدأ بالصفا وقال " نبدأ بما بدأ الله به " ^{xliii} وقد احتوت هذه الآية الكريمة لمن المقدم تشريفا بالفضيلة، فأوجب البدء بغسل الوجه عن بقية الأعضاء الأخرى وهذا دليل على أن الترتيب واجب، ويمكن في إهمال الترتيب في الكلام استقباحه، لذا وجب تنزيه كلام الله عنه ولهذا السبب وجب مراعاة الترتيب المذكور في أركان الوضوء.

وفي موضوع آخر يأتي التقديم بأغراض آخر منها الاهتمام وجوبا والقيام به نحو قوله تعالى: " وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ " ^{xliv}

ويرى ابن القيم: " وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ " ..لقد فسرها جمهور السلف، وقبلك فطهر من الذنب وروى عن مجاهد أيضا: وعملك فاصلح، وروى عن الحسن: وخلقت فحسن، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: وكسيتك فطيب، وقال: إنّ أمر بتطهير ثيابه من النجاسات التي لا تجوز معها الصلاة " ^{xlv}.

عود الضمير:

الضمير لغة: " الضمير فعيل بمعنى فاعل، فالضمير بمعنى ضامر من الضمور لأنَّ معظم الضمائر تتكون من حرف واحد كثناء الفعل وواو الجماع، وتقول أضمرت الشيء أي غيبته على حد قول أبو عبيد: " المال الضامر وهي الغائب الذي لا يرجى، فالمادة تدور حول الهزال والضعف والتستر والإخفاء " ^{xlvi}.

الضمير اصطلاحاً: " اسم جامد يدل على متكلم كانا، أو مخاطب كانت، أو غائب كهو ، وهو مبني، ولذلك يثنى ولا يجمع، وإنما يدل بذاته وتكون صيغة على المفرد المذكر أو المؤنث، أو على المثنى والجمع بنوعيهما، لذلك قال ابن مالك :

فما لذي غيبة أو حضور ۞ كأنت وهو بالضمير

فهو عند البصريين يسمى الضمير والمضمر وعند الكوفيين يسمى الكناية والمكني.

دلالة عود الضمير آيات الأحكام نموذجاً:

قال تعالى: " وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يُعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ " ^{xlviii}.

يعود مرجع الضمير إلى " بيده" لقد أفاض المفسرون والفقهاء في الحديث عن عودة هذا الضمير وسنوجزه فيما يلي : ففي الآية الكريمة قولان.

الأول: "أنه الزوج" ^{xlvi} لكونه المالك اعقد النكاح وحله هو التفسير المأثور عن الرسول **p** كما أخرج ابن جري وابن أبي حاتم الطبراني في الأوسط والبيهقي لسند حسن عن أبي عمر مرفوعاً وبه قال: علي بن أبي طالب **t** وسعيد بن المسيب وكثير من الصحابة والتابعين وهو قول ابن أبي حنيفة وحجة القول من وجوه:

الأول: أنه للولي أن يهب مهر موكلة صغيرة كانت أ، كبيرة، فلا يمكن حمل هذه الآية على الولي.

الثاني: أن الذي بيد الولي هو عقد النكاح، فإذا عد حصلت العقدة، ومن المعلوم أن العقدة الخاصة بعد العقد ففي يد الزوج لا في يد الولي.

الثالث: إن قول تعالى " الذي بيده عقد النكاح معناه الذي يقبده عقد النكاح ثابت له لا لغيره.

الرابع: ما روي عن جبير بن مطعم أنه تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها فأكمل الصداق، وقال أنا أحق بالعفو، وهذا يدل على أن الصحابة فهموا من الآية العفو الصادر من الزوج ^{xliv}.

ثانياً: " أي الحجة الثانية للقائلين بأن المراد هو الولي ، هو أن ذكر الزوج تقدم في قوله تعالى: " وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ " ¹ ، لو كان المراد من قوله أن يعفو الذي بيده عقدة النكاح، هو الزوج " لقال أو تعفو" على سبيل المخاطبة فلم يفعل ذلك بل عبر عنه بلفظ المغايبه أن المراد منه غير الزوج " ^{li}.

اختلف العلماء كذلك بقوله: " إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ " ^{lii} ، هل الضمير في " يمسّه " راجع إلى القرآن العظيم؟ أم إلى الكتاب الذي هو " اللوح المحفوظ "؟ والسبب في اختلافهم تردد مفهوم قوله تعالى " لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ " بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم وبين أن يكونوا هم الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر بمفهوم النهي وبين أن يكون خبرا لا ناهيا، فمن فهم من المطهرين بني آدم، وفهم من الخبر النهي قال: لا يجوز أن يمس المصحف إلا طاهر من الأحداث والأنجاس " وهذا ما قاله قتادة وغيره، وقال الكلبي، المطهرون من الشرك، وقال الربيع بن أنس المطهرون من الذنوب الخطايا، وقال محمد بن الفضل وغيره: معنى الآية لا يقرأه إلا الموحدون، وقال الحسن بن الفضل لا يعرف تفسيره وتأويله إلا من طهره الله من الشرك والنفاق، فقد ذهب الجمهور إلى منع المحدث من لمس المصحف، وبه قال علي بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وابن زيد، وعطاء، والزهري، والنخاعي، وجماعة من الفقهاء منهم مالك والشعبي وأبو حنيفة ويجوز للمحدثات مسه ^{liiii} .

وأكثر المفسرين أجمعوا على أنّ الضمير عائد على الكتاب المكنون، المطهرون هم الملائكة.

ويرى علي محمود النبي: " الضمير عائد إلى الكتاب على الصحيح ويحتمل أن يقال هو عائد إلى ما دل عليها المضمّر من قوله: إنّه : ومعناه : لا يمس إلا المطهرون والصبيغة إخبار، ولكن الخلاف في أنه هل هو بمعنى النهي؟ فمن قال المراد من الكتاب " اللوح المحفوظ " - وهو الأصح - قال هو إخبار معنى، كما هو إخبار لفظا إذا قلنا أم المضمّر في " يمسّه " للكتاب، ومن قال المراد " المصحف " اختلف في قوله، وفيه وجه ضعيف أنّه نهي لفظا ومعنى ^{liv} .

وقوله تعالى: " وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا " .

اتفق العلماء على أنّ هذه الظاهرة هي بدل من الطهارة الصغرى فاختلّفوا في الكبرى... وسبب اختلافهم، الاحتمال الوارد في آية التيمم، فإنّه يحتمل أن يعود الضمير الذي فيه على المحدث حدثا اصغر ويحتمل أن يعود إليهما معا، (المحدث الأكبر والمحدث الأصغر).

"فمن رأى أنّ الضمير إنّما يعود على القرب قال بأنّه يجوز للجنب أن يتيمم شأنه في شأن المحدث حدثا أصغر - وهذا مذهب الجمهور - ومن قال إنّما الضمير يعود على الأوّل قال بعدم صلاة الجنب بالفاقد للماء، وهذا القول مروى عن عبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وقد استدلل لأبيهما بعد ثبوت نصوص قاطعة جازمة لهذه المسألة، وذكر أنّهما رجعا عن قولهما وانضم إلى قول الجمهور، وقد اختلفوا أيضا على من يعود الضمير في هذه الآية، هل يعود على المسافر أو على المقيم دون سواه، والسبب دائما هو عود الضمير على القرب أو على الجميع فمن رآه على جميع الأصناف المحدثين أجاز التيمم للحاضرين ومن رآه عائدا على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافر لم يجز التيمم للحاضر الذي عدم الماء قال تعالى: " قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِعَبْدٍ لِّلَّهِ بِهِ ^{lv}

هذا حكم يتوقف على ما يعود عليه الضمير في أنّ " رجس " أيعود إلى أقرب مذكور فيكون الخنزير كله محرما أم يعود المضاف وهو " لحم " فيكون اللحم دون غيره محرما.

" وقد أشار محمد صديق حسن خان : تخصيص اللحم أنه لا يحرم الانتفاع بما عدا اللحم، والضمير في "فإنه رجس" راجع إلى اللحم أو إلى الخنزير " ^{lvi} .

ويرى الألويسي قوله تعالى : " أو لحمٍ خنزيرٍ فإنه رجسٌ " ^{lvii} أي اللحم، لأنه المحدث عنه، أو الخنزير لأنه الأقرب ذكرا، وذكر اللحم لأنه ما ينتفع به منه، فإذا حرم فغيره بطريق أولى، قيل : وهو الخلاف الظاهر، الضمير لكل من الميتة والدم ولحم الخنزير فإن المذكور " رجس " أي قدر أو خبيث فخبث أو فسقا عطف على " لحم الخنزير " على ما اختاره كثير من المعربين، وما بينهما اعتراض مقرر للحرمة ^{lviii} .

وما يراه أبو حيان الأندلسي في هذا الشأن " الظاهر أنّ الضمير في " فإنه " عائد على لحم الخنزير، لأنه هذا الأقرب فضلة، وهو المضاف إليه " خنزير "، أمّا المتحدث عنه الذي يجب أن يعود عليه الضمير، وحتى إن لم يكن الأقرب فهو " لحم " ...ويؤيد قوله تعالى " إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَهُ " ^{lix} وفي هذه الآية الكريمة يذكر أبو حيان الأندلسي ما نصه : ولقائل أن يقول : أنّ الضمير إذا كان صالحا لأن يعود على القرب وعلى الأبعد كان عوده على القرب راجحا، قدره النحويون على هذا، فعوده على التابوت في قوله " فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ " راجح، والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح ولا يلتفت إلى القرب ^{lx} وعلى هذا الأساس رد أبو حيان على من قال أنّ الضمير في قوله : " فَإِنَّهُ رَجَسٌ " ، عائد على الخنزير لا على اللحم لكونه أقرب مذكور فيحرم لذلك شحمه وعظمه وجلده، بقوله : أنه المحدث عنه هو لحم خنزير .

كما يراه علي محمود النبي: " الضمير في هذه الآية يعود على الخنزير لأنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العودة على شيعتين كان عوده على الأقرب الراجح " ^{lxi} .

كما يرى بعض " الظاهرية " - ومنهم ابن حزم الأندلسي - إلى أنّ المحرم لحمه لا شحمه... وذهب الجمهور إلا أنه شحمه حرام أيضا لأنّ اللحم يشمل الشحم وهو الصحيح وإمّا خص الله تعالى ذكر اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه.

الهوامش

ⁱ - أبو الفتح عثمان بن جني، خصائص، تج: محمد علي النجار، كتاب الوسط، القاهرة، مصر، ط 1913 هـ، ج1، ص: 34.

ⁱⁱ - المصدر نفسه، ص: 134.

ⁱⁱⁱ - عبد العزيز عتيق، مغل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص: 135.

^{iv} - محمود فهمي حيازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، مصر، طبعة جديدة، ص: 107.

^v - تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أميرة، للطباعة، ط2000م، ص: 59.

^{vi} - عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص: 30.

^{vii} - أبو الفتح عثمان بن جني (392 هـ)، الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب، القاهرة، مصر، ط(1913م)، ج1، ص: 33.

^{viii} - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص: 32-33.

^{ix} - المرجع نفسه، ص: 32.

^x - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر، ط1، (1983 م)، ص:

41، 42، 43.

^{xi} - خالد عبد الرحمان العك، أصول التفسير، دار النفائس، الطبعة الثانية (1986 م)، ص: 124.

^{xii} - محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، شركة ومكتبة مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط (1950م)، ص: 144.

^{xiii} - ينظر، بايتي عزيزة فوال، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1992 م)، ص: 451.

- xiv - المراغي محمد مصطفى ، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبدیع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1993 م)، ص: 89.
- xv - سورة المائدة ، الآية 03.
- xvi - سورة البقرة ، الآية 173.
- xvii - سورة المائدة ، الآية 03.
- xviii - جملوها أي أذابوها، والحديث رواه عطاء عن جابر وتماهه في أحكام القرآن الحصاص (ج 1، ص: 136)، عند القرطبي (ج2، ص: 203).
- xix - سورة يوسف الآية 81.
- xx - محمد علي الصابوني، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، مكتبة الرحاب، الجزائر، ط 4، (1990م)، ج1، ص: 160.
- xxi - سورة الطلاق الآية 106.
- xxii - محمد علي الصابوني، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، مكتبة الرحاب، الجزائر، ط 4 (1990 م)، ج2، ص: 588.
- xxiii - روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، مكتبة الرحاب ، الجزائر، ط 4 (1990 م)، ج2، ص: 588.
- xxiv - سورة الطلاق الآية 01.
- xxv - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم، أحمد سليمان الياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط (1983 م)، ص: 478.
- xxvi - سورة النساء الآية 11.
- xxvii - سورة الأنفال، الآية 12.
- xxviii - سورة الأنفال، الآية 12.
- xxix - سورة النساء الآية 11.
- xxx - سورة النساء الآية 11.
- xxxi - سورة النساء الآية 11.
- xxxii - الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العرب، بيروت، لبنان، ج 1، ص: 506.
- xxxiii - الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ) ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط (1998 م)، ج3، ص: 237.
- xxxiv - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضى، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط (1981م)، ص: 38.
- xxxv - حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 1، (1992م)، ص: 176.
- xxxvi - سورة الأنعام الآية 100.
- xxxvii - حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص: 221-222.
- xxxviii - الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن القيم الجوزية (ت 751م)، بدائع الفوائد، تقييض وتقديم وهبة الزحلي، تحقيق وتخريج معروف مصطفى زريق، دار الخير ، دمشق، سوريا ، ط 1 (1994م)، ج1، ص: 57.
- xxxix - المصدر السابق، ص: 58.
- xl - سورة الحج الآية 26.
- xli - سورة المائدة الآية 06.
- xlii - سورة المائدة الآية 06.
- xliiii - رواه الطبراني، في كتاب الحج من فتح الباري، شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ص: 273.
- xliv - سورة المدثر الآية 04.
- xlvi - ينظر، صبري متولي، منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم، دار الثقافة ، القاهرة، مصر ، ط (1986 م)، ص: 77.
- xlvi - علي محمود النبي، ضمير الغائب المستقصى في القرآن الكريم، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر الغردقة، ط 1، (1996 م) ، ص: 03.
- xlvii - سورة البقرة الآية 237.
- xlviii - جمال الدين القاسمي محاسن التأويل (تفسير القاسمي)، دار الفكر، بيروت ، لبنان، ج 3، ص: 28.
- xlvi - علي محمود النبي، ضمير الغائب المستقصى في القرآن الكريم، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر الغردقة، ط 1، (1996 م) ، ص: 131-132.
- li - سورة البقرة الآية رم 237.
- li - علي محمود النبي، ضمير الغائب المستقصى في القرآن الكريم، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر الغردقة، ط 1، (1996 م) ، ص: 131-132.
- lii - سورة الواقعة الآية 77-78-79.
- liii - محمد صديق حسن خان، نبيل المرام في تفسير آيات الأحكام، المكتب التجارية الكبرى، مصر، ط 2 (1963م)، ص: 242-243.
- liv - علي محمود النبي، ضمير الغائب المستقصى في القرآن الكريم، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر الغردقة، ط 1، (1966 م) ، ص: 537 وينظر التفسير الكبير للفخر الرازي، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط (1978م)، ج 2، ص: 193.
- lv - سورة الأنعام الآية 145.
- lvi - محمد صديق حسن خان، نبيل المرام في تفسير آيات الأحكام، المكتب التجارية الكبرى، مصر، ط 2 (1963م)، ص: 242-243.
- lvii - سورة الأنعام الآية 145.
- lviii - العلامة الأندلسي اب الفضل شهاب الدين السيد محمود بغدادي (ت 127 هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم وسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، م 4، ج 8، ص: 44.
- lix - سورة طه الآية 38-39.
- lx - أبو حيان الأندلسي، (ت 1344 هـ) ، البحر المحيط، ج 6، ص: 241.